مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

مراجعة:
«ورقة عام ٢٠١٦م البيضاء حول السياسة الأمنية الألمانية ومستقبل الجيش الألماني»

سيباستيان ماير

أغسطس ٢٠١٦م

صياغة ورقة عام ٢٠١٦م البيضاء.. دمج المجتمع عامةً

إن ورقة (عام ٢٠١٦م البيضاء حول السياسة الأمنية الألمانية ومستقبل الجيش الألماني) هي الوثيقة الأكثر أهمية وإلحاحاً في الوقت الراهن لرسم مبادئ ألمانيا، ووضع آليات تشكيل السياسة الأمنية عامةً؛ فهي تناقش العناصر الرئيسية لسياسة الأمن، وتصف البيئة الأمنية الدولية، وتحدد الأولويات الإستراتيجية، وتشير إلى المجالات التي تحدد فرص ألمانيا للمشاركة في صياغة السياسة العامة.

إن أكثر ما يلفت الانتباه عند قراءة هذه الورقة للوهلة الأولى، هو قوتها وما تحمله من عمق في الكشف عن العديد من المخاوف والاهتمامات، في مجالات السياسة التقليدية؛ مثل: تنامي القوة الإقليمية وديناميكياتها التي لها دور في مواجهة التحديات الراهنة من الهجرة الجماعية وتغير المناخ، كما تحمل الورقة أيضا شهادة على التزام الحكومة بوضوح وبشكل محدد بإستراتيجية مستمدة من جميع شرائح المجتمع: النقاد المحليين والدوليين، وكذلك الاستشاريون من داخل وخارج الحكومة على حد سواء الذين شاركوا في صياغة وتشكيل الوثيقة.

هذا النهج الشامل لوضع السياسات يتماشى مع مشروع وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية (مراجعة عام ٢٠١٤م) ويدعمه، وهو المشروع الذي يستخدم نهجاً اجتماعياً متكاملاً لإستراتيجية السياسة الخارجية وتحليلها.

يتزامن توقيت تلك الورقة البيضاء مع العطلة الصيفية للبرلمان الألماني، وذلك لإخفاء هذه الوثيقة إلى حد ما عن أنظار الرأي العام، وقد أصدرت الحكومة الوثيقة في ١٣ يوليو عام ٢٠١٦م بعد وقت قصير من قمة حلف شمال الأطلسي في وارسو عام ٢٠١٦م، وجدير بالذكر أن الأمين العام ينس شتولتنبرج قد أدلى بتصريحات في الأيام التي سبقت القمة حول حلف الناتو وأوروبا الشرقية.

روسيا وحماية الإنترنت.. وجهان لعملة واحدة

هناك قضيتان متشابكتان للغاية في تلك الورقة تبرزان من حيث أهميتهما وحساسيتهما: دور ألمانيا في إطار حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك تصرفها تجاه روسيا، وحماية الإنترنت.

وتصف الوثيقة جهود الناتو المستمرة لتعزيز الوجود العسكري في أوروبا الشرقية ودول البلطيق، كما اتخذت الوثيقة الخطوة التي طال انتظارها لدمج الفضاء الإلكتروني مجالاً رابعاً مرخصاً به في الحرب، بالإضافة إلى الجو، والبر، والبحر.

وجوهر المسألة هو أنه، وعلى الرغم من أن كلا الموضوعين لهما بالفعل أثر ملموس على بلدان الطرف الأقصى الشرقي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فإن الحلف لا يزال يفتقر إلى الجرأة لمعالجة جذور التهديد والإشارة إليه باسمه، مقتصراً فقط على القول بأن تدابير حماية الإنترنت التي يقوم بها لا تستهدف أي جهة معينة.

ويؤكّد نهج ألمانيا تجاه الاتحاد الروسي على نحو ملاحظ دور الحلف وبشكل أكثر حزماً في الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، وهو نهج غامض في هذه الورقة البيضاء، فيما يشير إلى مظلة حلف شمال الأطلسي (التعاون الأمني) وإلى ضرورة الحفاظ على قوة (الردع) مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام (حوار) مؤسسي مع الكرملين.

لماذا تعد روسيا وقضايا أمن الإنترنت من القضايا الجوهرية بالنسبة لألمانيا؟

في مايو ٢٠١٦م، اتّهم رئيس المخابرات المحلية هانز جورج ماسين -من المكتب الاتحادي لحماية الدستور (BFV)- الاستخبارات الروسية صراحةً بأنها مسؤولة عن اختراق أنظمة الكمبيوتر في البرلمان الألماني من مايو ٢٠١٥م، ما اضطر البرلمان إلى إغلاقها لعدة أيام، فقدرات الأمن الإلكتروني المتوفرة حالياً لدى الحكومة الألمانية مصممة لحماية الشركات من النشاط الاحتيالي والتجسس، ولا ترقى إلى مستوى الجرأة والجسارة وتحقيق رغبة القطاع الأمني لتحديد وتسمية مصدر التهديدات.

وبالتالي، فإن (الورقة البيضاء) تفوّت فرصة التقدم عندما يستقر لديها بديهياً (أن توجيه الاتهامات ما زال يمثّل مشكلة في الفضاء الإلكتروني)، وهو أمر له علاقة وثيقة بالإرادة السياسية، كما هو الحال مع القدرات التكنولوجية وكفاءة البنية التحتية.

تعكس (الورقة البيضاء) وعلى نطاق أوسع موقف ألمانيا المتردد تجاه إحداث نوع من التوازن مع روسيا، فبصمة ألمانيا الاقتصادية لا مثيل لها في جميع أنحاء أوروبا، خاصة بعد قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته، لدى برلين الآن مصلحة إستراتيجية، وأكثر من أي وقت مضى، في الحفاظ على وجود قنوات سياسية مشتركة قابلة للحياة مع موسكو، إذ إن ألمانيا تمثل جسراً تقليدياً بين الغرب والكرملين.

من ناحية أخرى، وصلت علاقات الطاقة بين ألمانيا وروسيا التي تعتمد فيها ألمانيا على واردات الغاز من روسيا، إلى مستوى متدنٍّ بشكل غير مسبوق منذ أن بدأت روسيا تدخلها العسكري في أوكرانيا في فبراير ٢٠١٤م الذي ما زال مستمرا حتى الآن، فالمشهد السياسي الراهن المتقلب في أوروبا يعيد إلى الأذهان قول هنري كيسنجر الذي وصف فيه بشكل دقيق حال ألمانيا بأنها: «عملاق اقتصادي ولكنها قزم سياسي»، و«أنها ضخمة جدا بالنسبة لأوروبا، لكنها صغيرة جدا بالنسبة للعالم».

وفي محاولة لدحض هذه التصريحات، تدعو (الورقة البيضاء ٢٠١٦م) ألمانيا لتحمل المزيد من المسؤوليات السياسية الأمنية على الساحة العالمية، وتذهب الورقة إلى أبعد من ذلك، عندما يؤكد وزير الدفاع جندولا فون دير لين أن ألمانيا يجب أن تكون «على استعداد لتولي زمام القيادة».

تقييم واقعي لمستقبل الجيش الألماني

حمل الفصل الثاني من الورقة عنواناً مناسباً وهو (مستقبل الجيش الألماني) الذي يؤكد قدرة القوات المسلحة في التغلب على التحديات القادمة من دون إنكار للحقيقة.

ويتمثل هذا التحليل في الحملة الألمانية ضد ما يسمى بتنظيم (داعش) التي أطلق عليها اسم (مواجهة داعش)، وتشمل الخطة مهمة تدريب البيشمركة في إقليم حكومة كردستان، ونشر قوات بحرية على سفينة تجسس قبالة الساحل السوري في شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تمركز طائرات مقاتلة من طراز تورنيدو في تركيا للاستطلاع التكتيكي، كما أكد بيان صادر عن ألمانيا تضامنها مع فرنسا جارتها الأوروبية وهو ما يخوّل لألمانيا المشاركة بقواتها البحرية والجوية تلك في أعقاب هجمات نوفمبر ٢٠١٥م في باريس.

في ضوء الشروط القانونية الضيقة فيما يتعلق بنشر ألمانيا قواتها المسلحة في الخارج، فإن توفر الاستعداد لاتباع النوايا بإجراءات ملموسة تبرّر بشكل منصف دعوة هذه الورقة للجيش الألماني إلى أن «يقوم بدور جوهري مهم بطريقة جديرة بالثقة»، وكذلك فإن ربط الانتشار العسكري السريع والحازم مع الامتثال للقانون الدولي، وصيانة مرجعية البرلمان -الذي تعد موافقته شرطاً أساسياً للتدخل العسكري في الخارج- لهو تطور واقعي وجريء في الثقافة العسكرية الألمانية المتحفظة بشكل تقليدي.

لعل الجانب الأكثر أهمية، أن النصف الثاني من الورقة يتناول موقف ألمانيا الحازم «لضمان الوصول إلى طرق التجارة، والمواد الخام والطاقة دون عائق» كشرط أساسي لضمان «ازدهار» البلاد و«رفاه مواطنيه»، وتجدد الوثيقة دعوة الورقة البيضاء لعام ٢٠٠٦م التي تنادي «بالمرونة في استخدام أدوات السياسة الأمنية لمنع وإزالة الاضطرابات والعوائق»، وهذه اللغة مثيرة للاهتمام في ضوء التاريخ السياسي الحديث، ففي مايو ٢٠١٠م، أعلن الرئيس الألماني آنذاك، هورست كولر، فجأة استقالته بعد انتقادات شرسة بحقه لتبريره ولو جزئيا مشاركة ألمانيا في مهمة عسكرية في أفغانستان لحماية مصالح ألمانيا الاقتصادية، قائلاً بشكل صريح: «نشر جنود من الجيش الألماني هناك كان ضرورة ملحّة لحماية مصالحنا، وعلى سبيل المثال ما يتعلق بطرق التجارة»، ومن اللافت في هذا السياق الحساس أن نرى كيف تسعى هذه الورقة جاهدة للتغلب على الشعور المتعالي بالعفة الأخلاقية وبالعدالة أو المثالية الحالمة بين الساسة الألمان عن طريق تضمين الجدل حول استخدام القوة العسكرية في إطار اقتصادي.

تمهّد (الورقة البيضاء) أيضاً الطريق لنشر الجيش الألماني على أرضه، وفقاً للدستور الألماني، وفي ضوء الوضع الداخلي الحالي في البلاد يجدر بالذكر أن الوثيقة تحدّد «حجم مساعدات اللاجئين والإغاثة»، وتصنّف «الهجمات الإرهابية التي تلوح في الأفق على نطاق واسع» على أنها حالات طارئة، وتفوّض القوات المسلحة «بأداء المهام السيادية وممارسة صلاحياتها في التدخل والإنقاذ» في ألمانيا بشكل ملائم.

قضية نقص التمويل.. إعداد وتجهيز الجيش لدعم تطلعاته

وأخيراً، فقد طُرح الكثير من الأفكار حول ضرورة جعل الجيش «قادراً وصالحاً للمستقبل» من خلال تحديث قدراته وتأمين احتياجاته من الأسلحة، وتضيف الورقة أنه حان الوقت للقيام بذلك، بعد سنوات من النقص المستمر في الميزانية خلال «عملية تقاسم الإيرادات في فترة السلام» حيث كانت ألمانيا تمر بمرحلة تقشف في الإنفاق العسكري في أعقاب الحرب الباردة وتحقيق الوحدة، وهو ما عرّض حالة الاستعداد والتأهب في جميع قطاعات الجيش لخطر بالغ، فعلى سبيل المثال، كانت طائرة شحن عسكرية عفا عليها الزمن، متوجهة إلى قوات البيشمركة في العراق، تعاني من فشل متكرر في معداتها، كذلك كانت الطائرات الأخرى وطائرات الهليكوبتر تعاني من المشكلة ذاتها، إضافة إلى أن عملية تصنيع ووصول قطع الغيار المطلوبة بصورة عاجلة دائما ما تكون متأخرة عن المواعيد المحددة لتسليمها، وهناك أسباب تدعو للتشاؤم حول قدرة الجيش الألماني لتحقيق أهداف هذه الورقة في الوقت المحدد.

مع ذلك، تنصّ مقدّمة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في هذه الورقة بوضوح على أن «الحكومة لديها مسؤولية والتزام بتوفير الموارد اللازمة للجيش الألماني»، ولكي ينهض الجيش الألماني بمسؤولياته المتعددة، وربما القيام بمزيد من المهام في السنوات القادمة، يتطلب الأمر مزيداً من التأمل والبحث الدقيق، والأهم من ذلك، الرغبة والتعهد والالتزام الجاد بتنفيذ جميع ما ورد في (الورقة البيضاء) مع توفير السبل والوسائل المناسبة لألمانيا لتضع نفسها في المكان الملائم الذي تستحقه على الساحة الدولية.